د. بسام أبو عبد الله

نصٌ يشبهنا.. والمستقبل!

قبل أيام وردني نص لحديث الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني الرئيس شي جين بينغ في اجتماعات المؤتمر الوطني العشرين الذي عقد مؤخراً في ١٦ / ١٠ / ٢٠٢٢، ولأن اسم الرئيس الصيني لم يكن موجوداً في أعلى النص فقد اعتقد كثير من الأصدقاء الذين أُرسل لهم النص أنه يرتبط بالواقع في سورية، وبحزب البعث! وليس الحزب الشيوعي الصيني، وسأستعرض هنا أهم النقاط الواردة في هذا النص للتذكير، وأقتبس هنا:
١- الإدراك الملتبس لأهمية التمسك بقيادة الحزب، والافتقار للعمل القوي بهذا الشأن.
٢- مشاكل إضعاف قيادة الحزب، وإفراغها من مضمونها أثناء ممارستها.
٣- تردد بعض أعضاء الحزب، وكوادره، في الالتزام بالعقيدة.
٤- بروز ظواهر الشكلية، والبيروقراطية، ونزعات المتعة والبذخ والتبذير في بعض المناطق والقطاعات رغم حظرها مراراً.
٥-عقلية الامتيازات الشخصية، وظواهرها أصبحت خطيرة نسبياً، وبات بعض مشاكل اختلاس الأموال العامة فظّاً ومريعاً.
٦- بروز مشاكل خطيرة مثل: تجاهل القانون، أو تنفيذه بشكل متراخ.
٧- ضعف الثقة الراسخة بالنظام السياسي للاشتراكية ذات الخصائص الصينية.
٨-مشاكل في الآليات، والحواجز الناجمة عن المصالح المكتسبة غير المنصفة يوماً بعد آخر.
٩- ظهور اتجاهات فكرية خاطئة بين فترة وأخرى مثل: عبادة المال، ونزعة المتعة، والفردية المتطرفة، والعدمية التاريخية. انتهى الاقتباس.
من علقوا على هذا النص كتبوا لي ما يلي:
ماذا يقصد الرفيق شي جين بينغ؟
آه.. لو كان هذا التحليل عن واقعنا؟
هناك تطابق غريب مع ما يجري لدينا؟
هل يقصد الرفيق شي الواقع في حزب البعث، وليس الحزب الشيوعي الصيني؟
الحقيقة أن ما ورد في النص الصيني، وتحليل الواقع لديهم، يكشف عن جرأة واضحة، والجرأة هنا ليس هدفها «نشر الغسيل الوسخ» كما يتحدث البعض، وإنما تحليل الظواهر بدقة وشجاعة من أجل معالجتها قبل أن تستفحل، وتتحول إلى أمراض مستعصية، وهذه الطريقة في المعالجة هي طريقة علمية وموضوعية، ومن يقرأ بعناية خطابات وكلمات الرئيس بشار الأسد سيجد أن النهج نفسه، والعقلية في تحليل الظواهر السلبية لدينا هو السائد، وأن الرئيس الأسد دائماً ما يؤكد على ذلك، وهنا يطرح السؤال الكبير: أين تكمن المشكلة إذاً؟
المشكلة هنا أن التغيير يحتاج إلى أدوات، وحوامل مؤمنة وجريئة وشجاعة، تضع مصالح الناس قبل مصالحها الشخصية، وتكون قدوة اجتماعية وفكرية، وسياسية للكثير من أبناء شعبنا، هذا جانب مهم يُطرح في كل الأوساط الشعبية حالياً.
ومع اقتراب موعد انعقاد اللجنة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي، فإن كثيراً من هذه الأسئلة تصبح ملحّة وضرورية، خاصة مع الضجة التي رافقت انتخابات الإدارة المحلية الأخيرة، والعودة لطرح السؤال الكبير: هل الديمقراطية هي المخرج لنا في ظل تبعات الحرب الكبيرة علينا، سياسياً واقتصاديا واجتماعياً! أم لابد من ابتكار آخر يجمع ما بين الانتخابات والتعيين؟ وخاصة وأن تطبيق مبدأ الانتخابات داخل صفوف حزب البعث كان له سلبيات وإيجابيات؟ والمشكلة لدينا هي دائماً في التطبيق وليس في النظرية، هذا جانب، والجانب الآخر هو ضرورة حسم مسائل تنظيمية وفكرية، منها:
١- علاقة الحزب بالسلطة.
٢- دور الحزب الاجتماعي.
٣- القضايا الفكرية الأساسية داخل حزب البعث.
٤- من سيقود التغيير وكيف؟
٥- هل نحن بحاجة لمطولات فكرية- مقدسة، أم لمبادئ عامة نلتزم بها، والأهم: برامج سياسية اقتصادية اجتماعية يصوت الناس عليها، ونحاسب عليها، وتكون قابلة للقياس والتنفيذ والمساءلة، وليس نصوصاً إنشائية، لا يمكن مساءلة أحد عليها.
٦- معالجة الكثير من الظواهر السلبية داخل الحزب والمجتمع، والقول إن المنصب «تشريف» كما قال الرئيس الأسد عشرات المرات، وليس امتيازاً شخصياً لأحد.
إن الإشكالية الأساسية ليست في الانتخابات أو ممارسة الديمقراطية، إنما في الأدوات والوسائل، والثقافة المطلوب تعزيزها، وكذلك في إرساء ثلاث قضايا مهمة:
١- المساءلة والمحاسبة، ودون ذلك لا قيمة للانتخابات.
٢- الثواب والعقاب، الثواب لمن يحقق قصص نجاح تنعكس على المصلحة العامة، والعقاب لمن لا يعمل ويفشل ويضيع الوقت علينا.
٣- البرامج الواضحة القابلة للتطبيق.
٤- إدارة الانتخابات ضمن فترات معقولة، وليست سريعة كما يحدث عادة لدينا، وهذا يحتاج لأدوات ووسائل علمية، فالانتخابات تدار باحترافية، ولا تترك بأيدي الناس.
٥- تعزيز ثقافة النقد الذي يقوم على دعامتين أساسيتين هما: «العلمية، والموضوعية» بعيداً عن الشخصية.
٦- التدقيق الصارم في الشخصيات المرشحة بحيث تتمتع بالمقبولية الاجتماعية والسياسية، وأن يكونوا من ذوي التأثير.
٧- جزء من التحضير المسبق يكون بالحوارات، والحملات الإعلامية، والعمل على الأرض مع الناس والمجتمع.
لا يستطيع أي متابع موضوعي القول إن حزب البعث ليس قوة سياسية أساسية في سورية، ولكن المطلوب منه باعتباره كذلك، الكثير من الأشياء التي ذكرنا قسماً منها، وهي قضايا للنقاش والحوار، وليست محسومة تماماً، لكن نحتاج للجرأة في طرحها، لأن الناس تنتظر من حزب البعث الكثير من التغييرات الإيجابية التي يرى كثيرون أن لها منعكسات وطنية، وخاصة أن التحديات أمام المواطن السوري ليست تحديات حزبية، إنما تحديات من يعمل لخدمته، وتحسين واقعه وصنع الأمل له في المستقبل، وحزب البعث هو أحد القوى القادرة وليست الوحيدة لفعل ذلك.
ما هو مطروح أمام اجتماع اللجنة المركزية لحزب البعث هو خطوة في مسار للإجابة على أسئلة وقضايا مهمة، وأعتقد أن التفكير العميق والجماعي في ما طرحناه من أسئلة والتحديات التي تواجه بلدنا، ومجتمعنا ستدفعنا لإنتاج حلول جديدة يفترض بها أن تأخذ من تجارب الصين والغرب وغيرهما، ولكن بنكهة سورية، فالديمقراطية ليست نسخة محتكرة لهذا البلد أو ذاك، كما الاشتراكية، فالبعض فهم الديمقراطية على أنها نموذج انغلوساكسوني، والاشتراكية نموذج ماركسي، وكلا الطرحين ليسا صحيحين، لأن الإبداع المحلي هو الأهم، فالمجتمعات الإنسانية تتشابه في العديد من الظواهر، لكنها ليست متشابهة في تركيبتها، وخصوصياتها التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، لأن الخطورة هي في تقليد الآخرين من دون وجود روح وخصوصية وطنية.
المستقبل لن يصنعه لنا أحد، إنما سيصنع بأيادي المخلصين والأوفياء والمناضلين الحقيقيين، وأنا على ثقة بأن البعثيين، وكل الوطنيين السوريين هم مستعدون لهذه المهمة الشاقة والصعبة، شرط أن نركز على القيم الفكرية المشتركة والوطنية الجامعة، وهو أمر عاجل وضروري، فالديمقراطية والانتخابات هي وسيلة لغاية، وليست غاية بحد ذاتها، ودون محتوى فكري- نضالي يهدف لخدمة الناس، تتحول إلى كرنفال شكلي لن يؤدي إلا إلى مزيد من الانقسام والتشرذم، وهو أمر لابد من مواجهته بكل قوة وشجاعة إذا أردنا صنع مستقبل مزدهر لنا ولأبنائنا.

روسيا تطالب بمحاسبة أميركا على جرائمها في سورية

دعت روسيا إلى محاسبة الولايات المتحدة على جرائمها في سورية، مشددة على أن أميركا وفرنسا وبريطانيا ارتكبوا أعمالاً عدوانية في سورية ولاسيما في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، تحت ذرائع كاذبة، ويجب على العالم ألا يتناساها.
نائب رئيس الوفد الروسي إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح كونستانتين فورنتسوف، قال أمام اجتماع للجنة في نيويورك: إن «الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، الذين يصرخون الآن بأعلى صوت بشأن العملية الروسية الخاصة (في أوكرانيا)، ارتكبوا أعمالاً عدوانية ضد سورية ولاسيما في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ تحت ذرائع كاذبة، ويجب على العالم ألا يتناساها»، وذلك وفق ما نقلت وكالة «سانا».
وفي الرابع عشر من نيسان عام ٢٠١٨ شنت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا عدواناً ثلاثياً بالصواريخ على سورية بذريعة استخدام الجيش العربي السوري سلاحاً كيميائياً ضد الإرهابيين المدعومين من الغرب في مدينة دوما بريف دمشق.
وجاء العداون الثلاثي قبيل بدء فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عمله في دوما لأخذ عينات للتحقيق في هجوم كيميائي مزعوم بنت على أساسه دول العدوان موقفها وعدوانها على سورية في استباق لأي نتيجة يمكن أن يخلص إليها الفريق.
كما أقدم ما يسمى «التحالف الدولي» غير الشرعي الذي تقوده واشنطن بذريعة مكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٧ على تدمير مدينة الرقة بشكل شبه كامل وقتل آلاف الأبرياء فيها ودفنهم تحت الأنقاض في واحدة من أفظع الجرائم.
وتواصل قوات الاحتلال الأميركي كذلك سرقة ثروات السوريين ومواردهم من نفط وقمح إضافة إلى إقدامها على تدمير البنى التحتية التي بناها السوريون من منشآت حيوية ومحطات للطاقة وجسور.
وقال فورنتسوف في كلمته أمام اللجنة: «على سبيل المثال، لماذا لا تكافح إفلات الولايات المتحدة من العقاب على اغتيال الفريق قاسم سليماني وهو مسؤول رفيع المستوى في دولة عضو في الأمم المتحدة خلال زيارته لدولة أخرى عضو في الأمم المتحدة».
واعتبر المسؤول الروسي، أن المعركة الوحيدة التي تستطيع دول الاتحاد الأوروبي وحلفاء الولايات المتحدة الآخرون خوضها هي «النضال» من أجل إفلات واشنطن من العقاب على خلفية أفعالها غير القانونية.
من جانب آخر، قال فورنتسوف: «إن دول الغرب تحاول استخدام الفضاء الخارجي كساحة للمواجهة والقيام بأنشطة عسكرية في الوقت الذي تدعو فيه روسيا الدول الأعضاء إلى تبني التزامات لمصلحة الفضاء الخارجي الخالي من الأسلحة».
وتبنت اللجنة الأولى للأمم المتحدة أمس ثلاثة قرارات اقترحتها روسيا بشأن الأنشطة في الفضاء الخارجي، وتدعو هذه القرارات الدول إلى استكشاف الفضاء الخارجي وفقاً للقانون الدولي ومنع سباق التسلح لمصلحة السلام الدولي، كما تنص على أن النظام الحالي لا يمنع احتمال نشوب حرب في الفضاء الخارجي، وتحثهم على وضع خطة موحدة لمعالجة هذه القضية.

وكالات

اشتباكات بين الجيش والتنظيم في البادية.. والاحتلال التركي جدد اعتداءاته على ريف حلب الشمالي

الجهات المختصة تضيق الخناق على الدواعش في «درعا البلد»

حماه- محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

وحدات الجيش السوري خاضت اشتباكات متقطعة مع خلايا من تنظيم داعش وذلك خلال تمشيطها قطاعات في منطقة الرصافة ببادية الرقة الجنوبية (عن الانترنت)

في وقت ضيقت فيه الجهات المختصة أمس الخناق على الدواعش في منطقة درعا البلد جنوب البلاد ولجأ التنظيم إلى استخدم الأهالي كدروع بشرية، كبد الجيش العربي السوري التنظيم خسائر كبيرة في البادية الشرقية، وواصلت وحدات منه ردها على خروقات الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد».
وفي التفاصيل، أكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش رد على خرق تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد»، من خلال استهداف مواقعه بمدفعيته الثقيلة في ريف إدلب الجنوبي.
وأوضح المصدر أن وحدات الجيش العاملة في ريف إدلب الجنوبي، دكت مواقع للإرهابيين ونقاط تمركزهم، في محيط مجدليا ومعربليت وكنصفرة، وأطراف مناطق الرويحة الفطيرة وفليفل وسفوهن والبارة بجبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي.
وأشار إلى أن ضربات الجيش المدفعية، جاءت رداً على اعتداءات مجموعات إرهابية فجر أمس على نقاط عسكرية في ريف إدلب الشرقي، في خرق جديد لاتفاق وقف إطلاق النار بقطاع ريف إدلب من منطقة «خفض التصعيد».
في الأثناء، قتل مسلح من ميليشيا «لواء عمر بن الخطاب» التابع لتنظيم «النصرة»، على محاور ريف حلب الغربي، وذلك خلال قصف متبادل بين قوات الجيش من جهة، والميليشيا من جهة أخرى، وذلك على محاور كفرتعال وكفر نوران وبسرطون، حسب ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.
في المقابل، اعتدت قوات الاحتلال التركي من تمركزاتها على أطراف مدينة مارع بريف حلب الشمالي بعدة قذائف مدفعية على محيط مدينة تل رفعت بريف حلب الشمالي من دون تسجيل خسائر بشرية، على حين تعرض محيط المشفى الوطني الذي توجد في محيطه نقطة عسكرية تركية للقصف، واقتصرت الأضرار على الماديات، وفق المصادر الإعلامية المعارضة.
بدورها، أشارت وكالة «هاوار» الكردية، إلى أن قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها اعتدت بالقصف على قرية شيخ عيسى التابعة لمدينة تل رفعت بقذائف الهاون والأسلحة الثقيلة، بالتزامن مع اعتداءات بالقصف عبر الطائرات المسيرة والأسلحة الثقيلة نفذتها تلك القوات على عدد من قرى ريف مدينة عين العرب الشرقي والغربي بريف حلب الشرقي.
أما في البادية الشرقية، فقد أكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش خاضت اشتباكات متقطعة مع خلايا من تنظيم داعش، وذلك خلال تمشيطها قطاعات في منطقة الرصافة ببادية الرقة الجنوبية، موضحاً أن الاشتباكات أسفرت عن تكبيد الدواعش خسائر بالأفراد والعتاد.
جنوبا، واصلت الجهات المختصة والمجموعات الأهلية وبمساندة الجيش عمليتها الأمنية ضد بقايا فلول تنظيم داعش في منطقة درعا البلد بمدينة درعا، حيث ضيقت الخناق على مسلحي التنظيم، وفق ما نقلت وكالة «نورث برس» الكردية أمس عن مصدر محلي.
وأوضح المصدر أن الجهات المختصة والمجموعات الأهلية يحاصرون مسلحي داعش في حي طريق السد بدرعا البلد، في حين يمنع الدواعش السكان في الحي من الخروج لاستخدامهم كدروع بشرية.

قمة الجزائر.. توافق كبير على قضايا العرب المصيرية.. والقادمة في الرياض

«إعلان الجزائر»: حل سياسي في سورية يضمن وحدتها وسيادتها ويعيد لها أمنها واستقرارها ومكانتها إقليمياً ودولياً

وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة (أ ف ب)

عكس «إعلان الجزائر» الذي أقره المجتمعون، في ختام الدورة الحادية والثلاثين للقمة العربية بالعاصمة الجزائرية، أمس، تأكيد ما ورد في كلمات الدول العربية بضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية ومعالجة كل تبعاتها السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية، بما يضمن وحدة سورية وسيادتها ويحقق طموحات شعبها ويعيد لها أمنها واستقرارها ومكانتها إقليمياً ودولياً، والعمل على تعزيز العمل العربي المشترك لحماية الأمن القومي العربي.
وحسبما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «سكاي نيوز»، أكد «إعلان الجزائر» على مركزية القضية الفلسطينية والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في الحرية وتقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، والتمسك بمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ بكل عناصرها وأولوياتها.
ودعا الإعلان إلى العمل على تعزيز العمل العربي المشترك لحماية الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل وبكل أبعاده السياسية والاقتصادية والغذائية والطاقوية والمائية والبيئية، والمساهمة في حل وانهاء الأزمات التي تمر بها بعض الدول العربية، بما يحفظ وحدة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها وسيادتها على مواردها الطبيعية، رافضاً التدخلات الخارجية بجميع أشكالها في الشؤون الداخلية للدول العربية، داعياً إلى العمل على تعزيز العلاقات العربية- العربية.
وأكد الإعلان على قيام الدول العربية بدور جماعي قيادي للمساهمة في جهود التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية ومعالجة كل تبعاتها السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية، بما يضمن وحدة سورية وسيادتها ويحقق طموحات شعبها ويعيد لها أمنها واستقرارها ومكانتها إقليمياً ودولياً.
وأكد دعم الجهود الهادفة لإنهاء الأزمة الليبية من خلال حل ليبي- ليبي يحفظ وحدة وسيادة ليبيا ويصون أمنها وأمن جوارها، وتحقيق تسوية سياسية شاملة تضمن وحدة اليمن وسيادته واستقراره وسلامة أراضيه وأمن دول الخليج العربي ورفض جميع أشكال التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية.
وجدد الإعلان التأكيد على التضامن مع لبنان للحفاظ على أمنه واستقراره ودعم الخطوات التي اتخذها لبسط سيادته على أقاليمه البرية والبحرية.
وأكد على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وضرورة بناء علاقات سليمة ومتوازنة بين المجموعة العربية والمجتمع الدولي، بما فيه محيطها الإسلامي والإفريقي والأورو-متوسطي، على أسس احترام قواعد حسن الجوار.
وثمن السياسة المتوازنة التي انتهجها تحالف «أوبيك بلس» من أجل ضمان استقرار الأسواق العالمية للطاقة، مؤكداً ضرورة توحيد الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله وتجفيف منابع تمويله.
إلى ذلك قال وزير الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة، في المؤتمر الصحفي الختامي للقمة، بمشاركة الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط: إن القمة أظهرت حرص الرئيس عبد المجيد تبون، وشركائه من القادة العرب، أن تكون قمة ناجحة من كل جوانبها.
وأضاف: حرص المشاركون في القمة على أن ندخل تطوراً في منهجية التحضير للقمة، التي ستؤسس لعملية تعزيز العمل العربي المشترك.
من جانبه، قال أبو الغيط: إن القمة كانت ناجحة للغاية، وهي أكثر القمم نجاحاً من حيث التمثيل ومستوى الحضور.
وبشأن غياب سورية عن القمة، قال أبو الغيط: «صحيح سورية لم تشارك في القمة، لكن الحديث عنها كان مهماً للغاية».
وفي كلمة له خلال أعمال القمة العربية، أكد الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد، حرص بلاده على سيادة سورية ووحدة أراضيها وسلامة شعبها.
كما شدد ولي العهد الأردني الحسين بن عبد الله الثاني، على أن استقرار وأمن العراق ركيزتان لأمن المنطقة واستقرارها، منوهاً بأنه «لا بديل عن عمل جماعي لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية».
وفي كلمة له قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي: «إننا ما زلنا في حاجة إلى مزيد من العمل العربي الجماعي في ليبيا وسورية واليمن والعراق والسودان».
وأعلن وزير خارجية النظام السعودي فيصل بن فرحان، استضافة بلاده للقمة العربية المقبلة، وأكد حرص بلاده على أمن سورية واستقرارها، ودعم جميع الجهود الرامية لحل الأزمة فيها.

وكالات

نظام أردوغان يضيق على مرتزقته لتسليم مناطق نفوذهم بأرياف حلب لـ«النصرة»

حلب- خالد زنكلو

يضغط نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على متزعمي مرتزقته في ريف حلب الشمالي والشمالي الشرقي للقبول بتسليم مناطق نفوذهم إلى تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي.
وكشفت لـ«الوطن» مصادر متابعة لسياسة نظام أردوغان في المناطق التي يحتلها شمال سورية، أن الأخير كثف في الأيام الأخيرة جهوده للتضييق على متزعمي ميليشياته في منطقتي العمليات التي يسميها «غصن الزيتون» بعفرين شمال حلب و«درع الفرات» بريف المحافظة الشمالي الشرقي، بهدف فرض «النصرة» بقوة الأمر الواقع على منطقة عفرين ثم على مناطق إعزاز وجرابلس والباب، بعد إخفاق مساعيه السابقة بتوحيد ميليشياته المتناحرة تحت إمرة قوة عسكرية واحدة وتشكيل موحد.
وقالت المصادر: إن اجتماعات أمنية مكثفة في الأسبوع الأخير شهدتها إدلب، الواقعة تحت حكم تنظيم «النصرة»، جمعت متزعمه الإرهابي المدعو أبو محمد الجولاني بمتزعمين من ميليشيات «الفيلق الثالث»، التي خسرت معركة عفرين لمصلحة «النصرة» الفرع السوري لتنظيم «القاعدة» منتصف الشهر الفائت قبل أن ينكفئ عسكرياً ويبقي حكم المنطقة تحت سطوة جهازه الأمني، برضا ومباركة من النظام التركي.
وذكرت أن اجتماع الأحد الماضي في إدلب، والذي جمع متزعمين لدى «الفيلق الثالث»، وهم: أبو عمر حجي حريتان وأبو توفيق تل رفعت وعبد العزيز سلامة، إلى متزعم «النصرة»، أفضى إلى تعديل اتفاق قديم بين الجانبين مع بداية غزو عفرين من الأخير، وقضى بإبقاء المنطقة تحت سلطته الأمنية على أن تمتد في وقت لاحق إلى مدينة إعزاز.
وأشارت المصادر إلى أن الاستخبارات التركية رعت الاتفاق السابق المعدل، والذي يقلص نفوذ ميليشيات «الجبهة الشامية»، مركز ثقل «الفيلق الثالث»، في إعزاز، بعد اتهامها بالتعامل وتلقي الأوامر من جهات خارجية، في إشارة إلى واشنطن، مع إقصاء ميليشيات «جيش الإسلام» من الفيلق ومن جميع مناطق الاحتلال التركي بأرياف حلب.
المصادر بينت أن ضباطاً أتراكاً من الاستخبارات التركية ومن وزارة الدفاع التركية اجتمعوا أمس في غازي عنتاب، وللمرة الثانية في غضون ١٠ أيام، مع متزعمي معظم الميليشيات المشكلة لما يسمى «الجيش الوطني» التابع والممول من نظام أردوغان في المناطق التي يحتلها، لتبليغهم بقرار أنقرة تسليم مناطق نفوذهم إلى «النصرة» وبفشل جهودها تشكيل «جيش واحد» وقوة عسكرية مركزية في الشمال السوري من خلال دمج ميليشياتها ببعضها بعضاً.
ولفتت إلى أن الشمال السوري سيغدو لاحقاً تحت السيطرة الأمنية لتنظيم «النصرة» الذي ستدير ذراعه المدنية في إدارة موحدة ستشرف على مؤسسات ما تسمى «الحكومة المؤقتة» المعارضة التابعة للنظام التركي.
وأضافت: «تزامن ذلك مع حملة اعتقالات شنها «الجهاز الأمني» للفرع السوري لـ«القاعدة» ضد المناوئين له من «الفيلق الثالث» في مدينة عفرين وأريافها، وصولاً إلى مدينتي الباب وجرابلس عبر حلفائه من ميليشيات «الحمزات» و«سليمان شاه» وحتى من «حركة أحرار الشام» التي حلت محله في عفرين».

المقداد: العلاقات لن تشهد إلا تقدماً نحو الأمام.. وعبد اللهيان: تطابق مواقف البلدين حيال مختلف القضايا الإقليمية والدولية

الرئيس الإيراني خلال استقباله وزير الخارجية والمغتربين: متابعة الاتفاقات الموقعة بين البلدين والعمل الجاد لتنفيذها

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي خلال استقباله وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد في طهران (أ ف ب)

.. وخلال مؤتمر صحفي مع نظيره الإيراني أمير عبد اللهيان (أ ف ب)

أكد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي أمس العمل الجاد لتنفيذ كامل بنود الاتفاقات الموقعة بين بلاده وسورية وذلك خلال استقباله وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد الذي أكد ونظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان أن العلاقات بين سورية وإيران إستراتيجية وقائمة على الاحترام المتبادل، وأن هناك سعياً مشتركاً لتعزيزها في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية.
وخلال استقباله للمقداد الذي واصل زيارته إلى طهران لليوم الثاني أكد الرئيس الإيراني أن إيران ستواصل المضي نحو تحقيق الازدهارات وتكريس العدالة والمقاومة بكل حزم واقتدار، وذلك حسب ما ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إرنا».
واعتبر رئيسي، أن المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار البلاد، هي بوادر غيض وإفلاس العدو بسبب إخفاقه في تنفيذ أجنداته ضد إيران والمنطقة؛ مؤكداً أن هذه المؤامرات لن تثني الشعب الإيراني عن الاستمرار في تحقيق أهدافه.
وأكد رئيسي «متابعة الاتفاقات الموقعة بين البلدين والعمل الجاد لتنفيذ كامل بنودها»، وأضاف: إن سورية التي اجتازت سنوات طويلة من الأزمة والحرب وهزيمة أعدائها، بلغت اليوم المكانة التي تتيح لها من خلال التركيز على التعاون الاقتصادي، أن تحقق نقلة في علاقاتها الإستراتيجية مع إيران.
وأوضح أن أولئك الذين حاولوا توريط سورية في الأزمات، هم ذاتهم الذين يسعون اليوم لإثارة الفتن ضد إيران.
من جانبه أعرب المقداد عن إدانته لجريمة الاعتداء الإرهابي على مرقد السيد «شاه جراغ»؛ مؤكداً استمرار العلاقات الإستراتيجية، بكل حزم، بين إيران وسورية.
وخلال مؤتمر صحفي مع عبد اللهيان في ختام محادثاتهما وصف المقداد المباحثات مع الرئيس الإيراني بأنها «بناءة»، موضحاً أنها تناولت تعزيز العلاقات الثنائية والأوضاع في المنطقة ومختلف القضايا الإقليمية والدولية وضرورة تعزيز دور الدول النامية في مواجهة التحديات المشتركة وفي مقدمتها محاولة قطب واحد الهيمنة على المنظمات الدولية وعلى السياسة في العالم، وتم التأكيد على أن البلدين مع عالم متعدد الأقطاب تمارس فيه الشعوب الحرية والديمقراطية بالشكل الصحيح وليس بالشكل المشوه الذي تحاول أميركا والدول الغربية فرضه على عالم اليوم، وذلك وفق ما نقلت وكالة «سانا».
وأعرب المقداد مجدداً عن وقوف سورية إلى جانب إيران في مواجهة الهجمة المغرضة التي شنتها مؤخراً أميركا وكيان الاحتلال الإسرائيلي وأدواتهما ضدها، مؤكداً ثقة سورية بأن إرادة الشعب الإيراني هي الوقوف إلى جانب حكومته ودولته.
وبين أنه ناقش مع عبد اللهيان ضرورة تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، مشيراً إلى أن هذه سياسة ثابتة في تاريخ العلاقات بين البلدين، مضيفاً: «ليكن الآخرون على ثقة بأن هذه العلاقات لم ولن تشهد إلا تقدماً نحو الأمام ومن يراهن على إعادتها إلى الوراء سيكون خاسراً وفاشلاً».
وأوضح المقداد، أن المباحثات تطرقت أيضاً إلى التنسيق بين البلدين في الأمم المتحدة والمحافل الدولية لمواجهة محاولات قطب واحد الهيمنة على العالم في انتهاك لميثاق المنظمة الدولية.
وأكد أن النفاق والتزوير وأساليب الابتزاز التي تتبعها دول الغرب هي التي أوجدت التنظيمات الإرهابية لتنفيذ أجنداتها، حيث ولد تنظيم «جبهة النصرة» وداعش وغيرهما في حضن الغرب سواء أميركا أم الدول الغربية أم إسرائيل.
وقال: «نحن لا نميز بين داعش و«النصرة»» وبين من يدعم هذه التنظيمات وتتطلع إلى أن تقوم تركيا بمنع وحظر هذه التنظيمات كي تثبت أنها ضد الإرهاب وضد التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وأنها على استعداد لإقامة علاقات طبيعية مع دول المنطقة».
ولفت المقداد إلى أن أميركا تواصل دعم «الميليشيات الانفصالية» في منطقة الجزيرة وحمايتها إلى جانب نهب ثروات المنطقة ونقلها إلى قواعدها في شمال العراق أو إلى تركيا لحرمان الشعب السوري منها وتجويعه وخنقه، معرباً عن شكر سورية للأصدقاء ولاسيما إيران على ما يقدمونه من دعم لسد احتياجاتها في هذا المجال بالذات.
وأوضح أن ما تمارسه دول الغرب اليوم ينسجم مع سياساتها ونهجها المستمر منذ عهود الاستعمار عبر قمع الشعوب واحتلال الدول ونهب ثرواتها، يضاف إلى ذلك فرضها عقوبات اقتصادية على الدول التي ترفض الانصياع لإملاءاتها، مؤكداً وجوب رفع هذه العقوبات التي تمثل الوجه الحقيقي للغرب وتكشف زيف ادعاءاته بالدفاع عن حقوق الإنسان.
وجدد المقداد التأكيد على دعم سورية لموقف إيران في المباحثات الجارية بشأن إحياء الاتفاق النووي.
من جهته ذكر عبد اللهيان أنه تم بحث سبل تعزيز التعاون في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية والتجارية بما يخدم مصلحة الشعبين الإيراني والسوري ويزيد قدرتهما على مواجهة العقوبات غير الشرعية التي يفرضها الغرب، لافتاً إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل كبير مقارنة بالعام الماضي.
وأوضح أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع للجنة العليا المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين في المستقبل القريب، كما جرت مناقشة مختلف القضايا على الساحتين الإقليمية والدولية، مشيراً إلى تطابق مواقف البلدين حيالها.

وكالات

الفصائل الفلسطينية أكدت وقوفها إلى جانب إيران

سبحاني لـ«الوطن»: زيارة المقداد إلى طهران لتوسيع التعاون والتشاور بين البلدين

منذر عيد
تصوير مصطفى سالم

أكد سفير إيران في سورية مهدي سبحاني، أمس أن زيارة وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد إلى طهران تأتي في إطار توسيع التعاون والتشاور الثنائي والإقليمي والدولي بين البلدين، مشدداً على أن طرح مسألة حقوق الإنسان هي أداة بيد بعض الدول الغربية لممارسة الضغط على الشعوب وتحقيق أهدافها.
وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش لقائه قادة وممثلي الفصائل الفلسطينية والهيئات والفعاليات الفلسطينية في دمشق، أوضح سبحاني أن زيارة المقداد إلى طهران تأتي في إطار توسيع التعاون الثنائي والإقليمي والدولي وضمن رؤية البلدين بضرورة عقد اجتماعات دورية بينهما لبحث وتنفيذ البرامج بين البلدين، معتبراً أن الزيارة تدل على الإدراك والفهم العميق للبلدين للظروف الجديدة في المنطقة والظروف الجديدة في العلاقات بين البلدين.
وشدد سبحاني على أن الغرب ينافق بخصوص ما يجري في سورية، وقال: «الغرب يجلس في اجتماعات داخل غرف مغلقة ويصدق على مساعدات بشأن حقوق الإنسان في سورية لكنهم من جهة أخرى يقومون بفرض عقوبات جائرة على سورية وممارسة الضغوط عليها»، مؤكداً أن العقوبات الأميركية والغربية، تستهدف الأشخاص العاديين في سورية، في وقت يزعمون أنهم يدعمون الشعوب ويدعمون حقوق الإنسان، مشدداً على أن هذه الادعاءات والمزاعم هي لعبة لتحقيق مصالحهم وأهدافهم، ولممارسة الضغوط السياسية على الدول.
وفي تصريح للصحفيين، أكد سبحاني أن ما يرتكبه أعداء إيران اليوم تجاهها هو نتيجة تلك الفرصة التاريخية التي سلبتهم إياها إيران إلى جانب سورية وفلسطين وكل دول محور المقاومة، معتبراً أن ما تعرضت له مدينة شيراز من إرهاب هو ثمن وقوف الشعب الإيراني ضد جشع وأطماع الاستكبار العالمي.
وأوضح أن أعداء الشعب الإيراني عندما لم يستطيعوا إجبار إيران على قبول مطالبهم غير الشرعية، حاولوا جر البلاد إلى الفوضى، وعندما لم يستطيعوا أن يحققوا ذلك أوعزوا إلى أدواتهم برفع السلاح وقتل الناس العزل.
وقال: «هؤلاء جاؤوا إلى سورية لكي يوفروا الأمن للغدة السرطانية وهي الكيان الصهيوني، وحالوا تقسيم سورية لكن محور المقاومة وقف لهم بالمرصاد واستطاع أن يهزمهم، وحالياً يحاولون أن يقسموا إيران أيضاً».
وأوضح سبحاني، أن أميركا والغرب يدافعون عن الإرهابيين، بعدم إدانتهم العدوان الإرهابي على مرقد «شاه شراغ» في شيراز، وذلك دليل على أن المزاعم التي تطلقها الدول الغربية ومنها أميركا وباقي الدول حول دفاعها عن حقوق الإنسان ليس إلا ادعاء كاذباً، فطرح حقوق الإنسان هو أداة بيد بعض الدول الغربية لممارسة الضغط على الشعوب وتحقيق أهدافهم.
وأكد سبحاني، أن العدو لن يستطيع بتاتاً أن يحيد من مسار إيران الرئيس في دعم الشعب الفلسطيني المظلوم ومحور المقاومة، والوقوف ضد أطماع وجشع الاستكبار العالمي.
وفي كلمة له خلال استقبال قادة الفصائل قال سبحاني: «حضور قادة الفصائل الفلسطينية اليوم دليل على أن إيران تتخذ مساراً صائباً وصحيحاً».
بدوره أشار الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني خالد عبد المجيد، في كلمة له خلال اللقاء إلى أن حضور قادة وممثلي الفصائل الفلسطينية في السفارة الإيرانية، هو للتعبير عن استنكار الشعب الفلسطيني للعمليات الإرهابية التي طالت إيران، من قبل أميركا وأدواتها، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني سيبقى وفياً لإيران التي تشكل الركيزة الرئيسة لمحور المقاومة.
من جانبه، جدد مسؤول العلاقات الدولية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ماهر الطاهر التأكيد على تضامن الشعب الفلسطيني مع إيران قيادة وشعباً، ضد قوى الاستكبار العالمي، في حين أكد أمين عام حركة «فتح الانتفاضة» زياد الصّغير، أن الإرهاب الذي ضرب في إيران مؤخراً هدفه إكمال المشروع الصهيوني في المنطقة بعد عجز كيان الاحتلال عن السيطرة على المنطقة وتصفية القضية الفلسطينية.

قولاً واحداً

محمد نادر العمري

الانتخابات الإسرائيلية.. ما بين حكومة أكثر تطرفاً أو التمهيد لانتخابات سادسة

بعد تبني الكنيست قراراً بحل ذاته في شهر حزيران الماضي، والدعوة لانتخابات مبكرة، على خلفية انسحاب اثنين من ائتلاف التغيير بزعامة نفتالي بينيت ويائير لابيد داخل هذا الكنيست بهدف إحداث تغيير في المشهد السياسي عبر إبعاد بنيامين نتنياهو عنه وعن إدارة السلطة والحكومة، أغلقت صناديق الاقتراع لانتخاب نواب الكنيست الإسرائيلي للمرة الخامسة في أقل من ثلاث سنوات ونصف، وبعد صدور النتائج الأولية للانتخابات التي شهدت أعلى نسبة مشاركة منذ عام ١٩٩٩ وبلغت ٧١,٣ بالمئة، فإن المشهد خلال هذه الانتخابات الخامسة من أصل ٢٥ انتخاباً شهدها الكنيست منذ غرس هذا الكيان بالمنطقة عام ١٩٤٨، يمكننا التوصل إلى المعطيات والحقائق التالية:
١- تغير طبيعة الصراع التقليدي داخل الكيان الإسرائيلي، إذ لم يعد هذا الصراع دائراً بين اليسار واليمين، بل بات بين اليمين ذاته المنقسم بين اليمين المتطرف الذي يتزعمه حزب نتنياهو «الليكود»، وهو أكبر حزب سياسي داخل إسرائيل، بعد تراجع شعبية حزب العمال، بائتلاف مع الأحزاب اليهودية الأرثوذوكسية والتي تعرف بالأحزاب الحريدية «شاس، يهدوت هتوراة» إضافة للتحالف الصهيوني الديني الجديد، وجميع هذه الأحزاب تتبنى مزاعم دينية متشددة لتبرير عنصريتها الصهيونية وممارساتها الإرهابية، أما التيار الآخر من اليمين هو اليمين الوسط الذي يضم في تحالفاته الأحزاب اليسارية أو ما تبقى منها والأحزاب التي تصنف بالوسطية، ويسعى هذا التيار بقيادة يائير لابيد ونفتالي بينيت إضافة لوزير الدفاع بني غانتس، إلى تكريس حالة التغير الذي أحدثته الانتخابات الرابعة، وضم هذا التحالف إلى جانب حزب «هناك مستقبل» ماسمي بـ«المعسكر الوطني» الذي تشكل عشية الإعلان عن الانتخابات الخامسة، متألفاً من تحالف الأحزاب التي ترأسها شخصيات مقربة من نتنياهو سابقاً وهم بني غانتس رئيس حزب «أزرق- أبيض» والمنشق عن الليكود ووزير القضاء جدعون ساعر زعيم حزب «أمل جديد»، وغادي أيزنكوت رئيس هيئة الأركان السابق، كما يضم هذا التحالف حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني بزعامة أفيغدور ليبرمان، وأنقاض ما تبقى من حزب العمال وميرتس اليساريين.
هذا الصراع بين اليمين واليمين المتطرف هو الذي أدى لزيادة مشاركة المستوطنين المتدينين لما يزيد على ٨٥ بالمئة.
٢- يلاحظ خلال هذه الانتخابات، وهي من النقاط الاستكمالية للانتخابات السابقة، أن الأحزاب اليسارية التقليدية لم تشارك بهذه الانتخابات بشكل منفرد أو ضمن تكتل آحادي، خشية عدم تحقيقها نسبة الحسم والبالغة ٣,٢٣ بالمئة وهي الحد الأدنى الذي يخولها دخول الكنيست، وهو ما يعني انهيار نفوذ الأحزاب اليسارية التي كانت تعتبر النخبة الحاكمة لحين بداية الانقلاب السياسي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وهو ما يدل أيضاً على غلبة الطابع الديني على العلماني داخل الاحتلال نتيجة توجه المستوطنين أكثر باتجاه تأييد الأحزاب اليمينية والدينية.
٣- الانقسام والتشتت لم يطل فقط الأحزاب والتيارات الصهيونية «اليسارية واليمينية» بل امتد هذا التشرذم ليزيد من التفرقة المتنامية بين الأحزاب العربية، وذلك بعد تفكك القائمة العربية المشكلة منذ انتخابات كانون الثاني ٢٠١٥، والتي تمكنت في الانتخابات الأخيرة من حجز ١٥ مقعداً لها داخل الكنيست، وتعود أسباب انحلال القائمة المشتركة إلى الخلافات السياسية السائدة بين مكوناتها: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي، والقائمة العربية الموحدة، والحركة العربية للتغيير، فضلاً عن أسباب إيديولوجية والخلافات التي حصلت في الانتخابات السابقة بسبب المحاصصة في شغل المقاعد، يضاف إلى ذلك نقطة في غاية الأهمية تبرز بعد توتر الأوضاع في الضفة الغربية وحالة الانقسام الحزبي على ما يعرف بفلسطينيي ٤٨، وهو ما أدى لتراجع نسبتهم في المشاركة بالانتخابات أو مقاطعتها رغم أنهم يشكلون ٢٠ بالمئة من مجموع الناخبين، وهو ما قد يؤدي في حال صحة التقديرات الإعلامية العبرية إلى تمكن فوز الأحزاب الدينية اليهودية المتطرفة.
٤- في حال مصداقية التقديرات الأولية لنتائج الانتخابات وفق ما تعلنه وسائل الإعلام الصهيونية من فوز اليمين المتطرف بأغلبية ٦٥ مقعداً من أصل ١٢٠، فإن ذلك يمكن نتنياهو من تشكيل حكومة تتميز بعاملين: الأول حكومة سيكون سلوكها الحتمي من أكثر الحكومات عدوانية وعنصرية تجاه الفلسطينيين والعرب وحتى اليهود الذين وقفوا ضد نتنياهو، ولاسيما مع اضطرار نتنياهو لتقديم وزارات سيادية كالأمن والقضاء للتيارات الداعمة له مثل التجمع الصهيوني الذي نال ١٥ مقعداً ويتزعمه المتطرف ايتمار بن غفير، وموقف الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية من عودة نتنياهو وشكل علاقتها مع هذه الحكومة الفاشية، والعلاقة التي ستكون بين نتنياهو والرئيس جو بايدن الذي ساهم في دعم تشكل حكومة التغيير في الانتخابات السابقة ولا يؤيد عودة نتنياهو للسلطة مجدداً، أما العامل الثاني للحكومة سيكون على مثيل سابقاتها من حيث كونها ستتشكل من ائتلاف هش إن لم يحصل ائتلاف نتنياهو على الأغلبية المطلوبة، ما يرسخ حالة عدم استقرار حكومي مجدداً، نتيجة قيام هذه الائتلافات على المصالح والمحاصصة القابلة للتغير والتبدل في أي وقت.
٥- أياً يكن شكل وطبيعة الحكومة الإسرائيلية المقبلة ورئيسها، فإنها ستواجه مجموعات من التحديات الجوهرية من حيث محددات العلاقات الخارجية في ظل التبدلات الحاصلة في موقف بعض الدول من العلاقة مع الكيان، والعلاقة مع روسيا نتيجة الأزمة الأوكرانية، وطريقة التعاطي مع الملف النووي الإيراني، وتعاظم تنامي المقاومة الشعبية الصاعدة في الضفة، فضلاً عن تردي الوضع الاقتصادي وزيادة التشرذم المجتمعي.
خلاصة السيناريوهات أنها تحمل وجهين، الأول يتمثل في حال عدم الحصول على الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة، فإن هذه الانتخابات الخامسة حتماً ستكون بداية التمهيد لجولة سادسة مؤكدة في الربيع القادم، ما يعكس حالة عدم الاستقرار السياسي، وهذا احتمال ربما بات مستبعداً، في حين تتمثل صورة الوجه الآخر في نجاح اليمين المتطرف بتأمين هذه الأغلبية وتكليف نتنياهو في تشكيل الحكومة، وهكذا فإن المنطقة ستكون على صفيح ساخن وتوتر غير مسبوق نتيجة اعتلاء المتطرفين للسلطة وسعيهم للحفاظ على دعم الناخبين.